

6 March 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية:
تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر
والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة

اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى حول تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة

موجز مقدم من الرئيس

١ - في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت لجنة وضع المرأة اجتماع مائدة مستديرة رفيعة المستوى حول تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة. وركز اجتماع المائدة المستديرة التحواري الرفيع المستوى على تبادل الخبرات الوطنية والدروس المستفادة والممارسات السليمة. وشكل دليل المناقشة الإطار الذي جرى فيه هذا التحوار.



٢ - ونُظِم اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى في جلستين متوازيتين إفساحاً في المجال أمام زيادة التعاطي بين العدد الكبير من المشاركين. وترأسَ الجلستين كلٌّ من رئيسة اللجنة مارجون ف. كامارا، ونائب الرئيسة كارلوس غارسيا غونسالس. وافتُتِح الاجتماع بعرض شريط فيديو قصير عن المرأة الريفية. ثم رَدَّت ممثلتان من المدعوين عن منظومة الأمم المتحدة هما شيلا سيسولو، من برنامج الأغذية العالمي ولاكشمي بوري من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أسئلة طُرحت في الجلسة التحوارية، وعرضتا الرسالة المشتركة التي أعدتها كيانا الأمم المتحدة التي تتألف منها الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وقدم ممثلو ما مجموعه ٦١ حكومة مداحلاتهم في اجتماع المائدة المستديرة الرفيعة المستوى. كما استفاد المجتمعون من العروض التي قدمتها في الجلسة الافتتاحية للجنة المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ميشيل باشليت، ونائبة المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) آن تاتوايلر باسم الفاو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، ورئيسة منظمة مزارعي البلدان الأفريقية إليزابيث أتانغانا.

٣ - ورحب المشاركون بنظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية. تشكل النساء والفتيات الريفيات نسبة كبيرة من سكان العالم وهنَّ عناصر فاعلة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين المحلي والوطني. فالمرأة الريفية تضطلع بدور هام في الزراعة في جميع أنحاء العالم، وبطائفة واسعة من الأعمال الزراعية وغير الزراعية، بالإضافة إلى المهام المنزلية مثل رعاية الأطفال والمسنين. وهي تؤدي دوراً حيوياً في ضمان وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم. ويشهد الدور المحوري للمرأة الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، اعترافاً متزايداً.

٤ - ومع ذلك، ما زالت النساء والفتيات الريفيات محرومات في العديد من المناطق الريفية مقارنة برجال وفتيان الريف ونساء وفتيات المدن. فالفقر لا يزال ظاهرة يغلب عليها الطابع الريفي تلقي عبءً ثقيلًا على كاهل النساء والفتيات. كما أن الأزمات العالمية، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتقلُّب أسعار المواد الغذائية والطاقة، وانعدام الأمن الغذائي، تؤثر على المرأة الريفية تأثيراً غير متناسب.

٥ - بيد أنه دون تغلُّب المرأة الريفية على الفقر والجوع عقبتي رئيسيتين هما انعدام أو محدودية فرص الاستفادة من الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى. وقد حدا ذلك بعدد من البلدان إلى إقرار أحكام قانونية ودستورية لتحسين فرص الاستفادة المرأة من الأرض، شملت أحكاماً تتعلق بحقوق حيازة الأرض وإصدار سندات ملكية مشتركة للأرض بين الزوجين.

ومع ذلك، فمن الضروري إدخال إصلاحات زراعية أوسع نطاقاً تراعي الاعتبارات الجنسانية وتضمن تكافؤ فرص المرأة في الاستفادة من الأرض وفي تملكها.

٦ - إن انعدام القدرة على امتلاك الأرض يحد من قدرة المرأة على الاقتراض. لذا يعمل العديد من البلدان على تعزيز فرص حصول المرأة الريفية الفقيرة على التمويل، لا سيما من خلال برامج القروض المتناهية الصغر التي غالباً ما تكون مقترنة ببرامج تدريبية في مجالات نحو الأمية المالية والمبادرة بالمشاريع والإدارة وغيرها من البرامج التدريبية ذات الصلة. كما تشكل إمكانية الحصول على قروض من دون ضمانات أو على قروض مدعومة أو من دون فائدة، أو تخصيص نسبة محددة من الائتمانات المصرفية للمرأة، تدابير فعالة لتوسيع نطاق التمويل. بيد أنه كي يتسنى للمرأة الريفية تحقيق الاستمرارية لأعمالها وتوسيع نطاقها وزيادة الإنتاجية الزراعية، فهي تحتاج إلى امتلاك القدرة على الاستفادة من الخدمات المالية "الكلية" السائدة. وقد أدت التعاونيات النسائية دوراً أساسياً في تمكين المرأة من الحصول بشكل جماعي على الخدمات المالية.

٧ - ومع أن المرأة تضطلع بدور هام في إنتاج الأغذية، فإن قدرتها على الوصول إلى الأسواق لا تزال محدودة. وقد استحدثت بعض البلدان برامج تشتري بموجبها جهات حكومية المنتجات الزراعية المحلية من الزراعة الأسرية لصالح المدارس والمستشفيات وغيرها من المؤسسات العامة. والمستهدف من هذه البرامج هن المزارعات تحديداً وتُدفع لهن أسعار جيدة لقاء منتجاتهن. ويمكن لزيادة فرص وصول المرأة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الهواتف النقالة، أن تسهل أيضاً اطلاع المزارعات على المعلومات المتعلقة بالسوق وفتح أسواق جديدة أمامهن.

٨ - وتحتاج المرأة الريفية أيضاً إلى تكافؤ الفرص في الوصول إلى الموارد الإنتاجية كالأسمدة والبذور والأدوات للمساعدة في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي. وأظهرت التجربة إحراز نتائج إيجابية عندما يُروج تحديداً، من خلال السياسات والبرامج الزراعية، لزراعة المحاصيل المستهلكة محلياً مثل الدخن والكسافا والذرة الرفيعة، التي تنتجها المزارعات بشكل أساسي.

٩ - وتتسم المناطق الريفية والنائية بانعدام البنية التحتية العامة، بما في ذلك الطرق والمواصلات العامة، ومرافق المياه والصرف الصحي، ومصادر الطاقة الحديثة، وموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويضعف هذا النقص في البنية التحتية عبء العمل الثقيل الملقى على كاهل المرأة الريفية وما يتسبب به ذلك من افتقارها للوقت. ويمكن لزيادة الاستثمار في البنية التحتية أن تخفف من عبء العمل الكبير - وغير المدفوع في كثير من

الأحيان - الملقى على كاهل المرأة في المزرعة والأنشطة غير الزراعية المولدة للدخل، بالإضافة إلى دورها داخل الأسرة. وتساعد مبادرات من قبيل تركيب مضخات المياه، ومعدات تصنيع المواد الغذائية ومصادر الطاقة في التخفيف من عبء العمل على المرأة، وتالياً منحها الوقت للتعلم والتدريب على المهارات، والقيام بأنشطة مجزية.

١٠ - واعترافاً بالحاجة إلى زيادة فرص العمل في المناطق الريفية، اعتمد بعض البلدان قوانين هادفة إلى تعزيز توليد العمالة الريفية، كما وضع برامج لضمان العمالة. وتركز الكثير من الجهود أيضاً على تدريب المرأة الريفية لمباشرة الأعمال الحرة، وتمكينها من الاستفادة من فرص الأعمال التجارية البالغة الصغر والصغيرة في مختلف القطاعات. وأتخذت خطوات بهدف إصلاح الفصل القائم على الاعتبارات الجنسانية في سوق العمل، من خلال توفير التدريب المهني للمرأة الريفية في المجالات غير التقليدية، كإصلاح ميكانيكا السيارات والاختصاص بالكهرباء، أو في الأسواق والقطاعات الناشئة مثل الهياكل الأساسية الريفية والسياحة الزراعية والسياحة المراعية للبيئة. ولهذه المبادرات دور هام في زيادة الفرص الاقتصادية للمرأة في المناطق الريفية، وبالتالي في إبطاء هجرة الشباب إلى المناطق الحضرية. لكن الهجرة إلى المدن تبقى واقعاً قائماً بالنسبة للكثير من النساء الريفيات، وينبغي لبرامج التدريب أن تنقل المهارات التي تمكن المرأة من تقليص مواطن الضعف التي قد تعاني منها في البيئات الجديدة، بما فيها ما يتعلق بفرص العمل.

١١ - ويُعزى تعرض المرأة الريفية للفقر والجوع، بدرجة كبيرة، إلى الطابع غير الرسمي لمعظم العمالة الريفية، وضعف معايير وحقوق العمل أو انعدامها، وسوء تنفيذ التشريعات واللوائح الوطنية. وسعيًا لتدارك هذه المخاطر، تُسهم نُظم الحماية الاجتماعية في بعض البلدان في الحفاظ على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية المقدّمة وضمان الدخل. وتدعم بعض الحكومات الفئات الضعيفة من النساء الريفيات عن طريق تقديم الإعانات إليهن، والتحويلات النقدية المشروطة، وبرامج التغذية في المدارس للأسر الفقيرة التي تعيش خارج نطاق التأمين الاجتماعي. وقد استجابت عدة بلدان لعدم حصول المرأة الريفية على معاش تقاعدي نظراً لطبيعة العمل الذي تزاوله من غير أجر في المزارع الأسرية والمشاريع غير الزراعية، من خلال إعادة النظر في شروط التغطية داخل النُظم العامة للمعاشات التقاعدية.

١٢ - وما برح يولى اهتمام غير كاف لآفة العنف ضد النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. فالمرأة الريفية هي ضحية أشكال مختلفة من العنف، بما في ذلك العنف العائلي، والاتجار بها. وفي حين وضعت بلدان عديدة قوانين وخطط عمل للقضاء على العنف ضد المرأة، ما زالت المرأة الريفية في أحيان كثيرة تحصل على قدر ضئيل فحسب من خدمات

الوقاية والدعم. وفيما تركّز بعض المشاريع التي تموّلها الحكومات على المرأة تحديداً في المناطق الريفية والنائية، ثمة حاجة ملحة إلى إيجاد وسائل مبتكرة لمواصلة توسيع نطاق الخدمات في المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية والتي يصعب الوصول إليها. ومن الأمثلة على ذلك استخدام المراكز المتنقلة التي تقدم الدعم إلى الضحايا وتعمل على التوعية بالعنف ضد المرأة.

١٣ - وكثيراً ما يكون حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية غير كافٍ في المناطق الريفية. وعلى وجه الخصوص، يجب إيلاء اهتمام أكبر لتوافر مرافق مرافق الصحة الجنسية والإنجابية وإمكانية الوصول إليها، وذلك للحد من مستويات الوفيات النفاسية ومعدلات اعتلال الأمهات في المناطق الريفية، التي تسجل نسباً عالية في أحيان كثيرة. وقد ثبت أن توسيع نطاق خدمات الرعاية الأولية، وبناء مرافق صحية جديدة، وتدريب القابلات، وتوفير الرعاية الصحية المجانية للحوامل، تشكل كلها وسائل فعالة لتوسيع نطاق فرص الوصول.

١٤ - ويشكل التعليم النظامي والتعليم النظامي غير الرسمي حجر الزاوية من أجل تمكين المرأة الريفية. فهو يحقق منافع اقتصادية ويولّد فرص عمل ويسهّل مشاركة المرأة في الحياة العامة. لكن المناطق الريفية كثيراً ما تتسم بقلّة فرص الحصول على التعليم والتدريب، فيما تبقى معدلات الأمية عالية بين النساء الريفيات. وأمام هذا الوضع، أنشأت الحكومات مدارس في المناطق الريفية ووفّرت التعليم المجاني وقدمت الحوافز للأسر من أجل تعليم الفتيات، ودعمت برامج محو الأمية للنساء البالغات. ويشكل تنقيح المناهج المدرسية بهدف زيادة المهارات اللازمة للأنشطة المدرة للدخل ممارسة واعدة. ويجري الاضطلاع أيضاً بمبادرات من أجل الارتقاء بمهارات النساء العاملات في المزارع، بما في ذلك التدريب على التقنيات الزراعية الحديثة للمساعدة في تخفيف أثر تغير المناخ، وتنمية المامهن بالحاسوب.

١٥ - وأحرز تقدم في تعزيز مشاركة المرأة الريفية واضطلاعها بدور قيادي في الحياة العامة والسياسية. ونفّذ العديد من البلدان مبادرات لزيادة عدد النساء على مختلف مستويات الحكم، بوسائل منها التدابير الخاصة المؤقتة، والعمل الإيجابي، ونظام الحصص مقروناً بتدريب المرشحات لمنصب والمسؤوليات المنتخبات. لكن يتعين بذل المزيد من الجهود لمواصلة زيادة تمثيل المرأة الريفية في البرلمانات الوطنية والمجالس المحلية والإدارة العامة، وعلى المستويات العليا من صنع القرار في جميع المجالات.

١٦ - وعند وضع السياسات المراعية للمنظور الجنساني، وتخصيص الموارد والتخطيط على المستويين الوطني والمحلي من أجل تحقيق نتائج مستدامة، يجب أن تؤخذ في الحسبان حقوق المرأة الريفية وأولوياتها واحتياجاتها، بما في ذلك حجم العمل الواقع على عاتقها وافتقارها إلى الوقت. ويشكل إجراء مشاورات محلية أو وطنية مع المرأة الريفية إحدى الوسائل الكفيلة

بمراعاة أولوياتها في إطار السياسات والميزانيات والتخطيط، فيما يبقى الحوار المستمر مع المرأة الريفية عاملاً رئيسياً لتنفيذ هذه الأدوات تنفيذاً فعالاً ومفيداً.

١٧ - وتضطلع المنظمات الريفية، بما في ذلك منظمات المزارعين والتعاونيات، بدور هام في إسماع صوت المرأة الريفية والنهوض بحقوقها وتعزيز التنمية الريفية. واعترافاً بهذه الفوائد، تعمل بعض البلدان على تسهيل إنشاء التعاونيات والمنظمات الريفية المؤلفة من النساء حصراً، وبناء القدرات فيها. وهناك عدد متزايد من الأمثلة الجيدة حيث تنشئ النساء الريفيات منظمات لمواصلة تنمية مجتمعاتهن الريفية. لكن ثمة حاجة لبذل المزيد من الجهود بغية تعزيز دور المرأة الريفية في منظمات المزارعين والمنظمات المجتمعية الحالية، ولا سيما في المواقع القيادية.

١٨ - واتفق المشاركون على أن العديد من الأطر السياسية والقانونية ما زالت لا تستجيب بشكل مناسب وكاف لتحسين وضع المرأة الريفية، وأن التدخلات المخصصة، المحدودة، لا يمكن أن تُفضي على الأمد الطويل إلى التغيير المنهجي اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين. فهناك حاجة ماسة إلى سياسات وبرامج شاملة مراعية للاعتبارات الجنسانية، بما يشمل مزيداً من الاتساق بين أولويات المرأة الريفية وسياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات واستراتيجيات التنمية. وقد أدمج عدد من البلدان المنظور الجنساني في عمليات التخطيط والميزنة والرصد داخل الوزارات القطاعية والحكومات المحلية. وينبغي أن تكثف هذه الجهود وأن يوسّع نطاقها لتهيئة بيئة سياساتية مؤاتية لتمكين المرأة الريفية.

١٩ - ويعد النهج القائم على حقوق الإنسان المنبثق من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة نهجاً ضرورياً لتمكين المرأة الريفية. وتتضمن الاتفاقية مادة محددة - هي المادة ١٤ - المتعلقة بحالة المرأة الريفية، والتي تدعو الدول الأطراف كافة إلى أن تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة. ولهذا، ينبغي للاتفاقية بوجه عام والمادة ١٤ بوجه خاص أن توجهها بصورة دؤوبة الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية الريفية.

٢٠ - ومن الضروري أن تُستعرض قوانين الأسرة بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بالملكية والإرث والضمان الاجتماعي وأن تُرصد وتقيم بانتظام لتحديد وتصحيح أي تمييز مباشر أو غير مباشر ضد المرأة والفتاة في الريف. وبما أن التسجيل المدني هو الأساس لممارسة العديد من الحقوق، فإنه من الضروري بذل جهود متضافرة لضمان تسجيل جميع النساء والفتيات في الريف. وعلاوةً على ذلك، ما زالت المرأة الريفية، في العديد من البلدان، لا تملك وثائق الهوية الوطنية اللازمة لممارسة حقها في التصويت والملكية ووراثة الممتلكات وطلب القروض والحصول على الخدمات الأساسية. فتوفير هذه الوثائق يكفل معاملة المرأة الريفية على أنها

مواطنة تتمتع بحقوق متساوية. ولكي تمارس المرأة الريفية حقوقها، يتعين أن تدرك ما لها من حقوق وأن تتمكن من الحصول على المعلومات والخدمات القانونية. وقد ثبت جدوى حملات التوعية والأيام الوطنية التي نُظمت للمرأة الريفية في هذا الصدد.

٢١ - وينبغي للسياسات والبرامج ألا تراعي الاختلافات بين الفئات الحضرية والريفية فحسب، بل أن تدرك أيضاً أن النساء الريفيات لا يشكلن فئة متجانسة. فظروفهن تختلف بناءً على أسس كثيرة، مثل عمرهن وانتمائهن الإثني ووضعهن الضعيف، مثل وضع المهاجرات أو المشردات داخلياً. كما تواجه نساء الريف تباينات في إمكانية حصولهن على الأصول المنتجة وإتاحة الفرص أمامهن. ويمكن أن تشكل الدراسات الاستقصائية للاحتياجات أداة فعالة في تحديد واستهداف أولويات المرأة الريفية بناءً على هذه الأسس.

٢٢ - وتوافر البيانات والأدلة الموثوقة عن المرأة الريفية ومساهماتها في اقتصادات المجتمعات ورفاهها هما أمران حاسمان لتحقيق فهم أفضل لأولوياتها ووضع السياسات التي من شأنها أن تعالج هذه الأولويات معالجةً فعالة. وقد تبادل عدد من البلدان ما لديها من خبرات في تعزيز نظم جمع البيانات وإقامة الأدلة من خلال تقييمات تراعي الفوارق بين الجنسين. ويتعين إيلاء أولوية قصوى للاستثمارات في جمع البيانات ولوضع مؤشرات مراعية للاعتبارات الجنسانية تكون محددة وقابلة للقياس والتحقيق وهامة ومحددة زمنياً. وفي الوقت ذاته، ثمة حاجة للقيام على نطاق واسع باستخدام البيانات المتوفرة حالياً وتحليلها بصورة أفضل كثيراً أثناء وضع السياسات وتنفيذها.

٢٣ - ومن الضروري تعزيز التعاون بين جميع الجهات صاحبة المصلحة على المستوى الوطني، بما فيها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لتنفيذ جدول الأعمال الطموح اللازم لتغيير حياة المرأة الريفية. ويكتسي أيضاً التعاون والتنسيق بين مختلف الوزارات القطاعية أهمية حاسمة لتعزيز عمليات وضع السياسات. ولدى العديد من البلدان لجان مشتركة بين الوزارات تتولى بمزيد من الفعالية مواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية. وغالباً ما يكون للآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين دور فعال في تيسير هذا التعاون بما يعود بالفائدة على المرأة الريفية، ويمكن لهذه الجهود أن تؤدي أيضاً إلى زيادة الاستثمارات لصالح المرأة الريفية.

٢٤ - ويعد التعاون الدولي، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، ضرورياً لتمكين المرأة الريفية. بيد أن تمويل الجهة المانحة لتمكين المرأة الريفية لا يزال مشتتاً وحتى أنه قد يتناقض على الخلفية الحالية للأزمات العالمية. ومن الضروري بذل جهود إضافية لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثل في نسبة ٧،٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، وضمان

استفادة المرأة الريفية من هذا التعاون. وينبغي للمبادرات المحلية التي تتزعمها المرأة الريفية أن تستفيد من التمويل الدولي. وإضافةً إلى ذلك، ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تعطي الأولوية للتنمية الزراعية والريفية المراعية للمنظور الجنساني أثناء دعمها للدول الأعضاء على المستوى الوطني.

٢٥ - وينبغي أيضاً تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبار أنه قد يصبح أداة فعالة لتبادل الحلول المؤكدة لتمكين المرأة وتكرارها. وينبغي للبلدان التي أدجحت بنجاح احتياجات صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات منهم، في السياسات الوطنية للزراعية والتنمية الزراعية، أن تُطلع بلداناً أخرى على تجربتها. ويمكن جمع الممارسات السليمة وتبادلها في إطار لجنة وضع المرأة.

٢٦ - وبين مشاركون أن للموضوع ذي الأولوية للدورة السادسة والخمسين للجنة صلة مباشرة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة القادم (ريو+٢٠). وأن تغير المناخ، بما في ذلك نقص التنوع البيولوجي والجفاف والتصحر، شديد التأثير بوجه خاص على الآفاق الاقتصادية لصغار المزارعين. ولهذا ينبغي أن تتجلى بقوة حقوق المرأة الريفية وأولوياتها، وكذلك الغذاء والأمن الغذائي، في الوثيقة الختامية للمؤتمر.